مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٤) العدد (١) ٢٠٢٠
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (٤) No. (١) ٢٠٢٠

دراسة تحليلية لدور المصارف الإسلامية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية في التنمية الاقتصادية

د. ريم زوباري*

(تاريخ الإيداع ١٨ / ٩ / ٢٠١٩. قُبِل للنشر في ٢ / ٢/ ٢٠٢٠)

□ ملخّص □

يهدف البحث إلى التعرف على حجم مساهمة المصارف الإسلامية العاملة في سورية في التنمية الاقتصادية، من خلال مساهمتها في القطاعات الاقتصادية المختلفة، واعتمادها على صيغ التمويل، ومدى كفاية صيغ التمويل لتحقيق أهدافها.

ولتحقيق هذا الهدف جرى تحليل الأرقام الواردة في التقارير المالية للمصارف الإسلامية الثلاثة، خلال السنوات ٢٠١١-٢٠١٧، والعودة إلى أرقام الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق، باستخدام تحليل التباين One Way ANOVA؛ لاختبار إذا كان هناك أي فروق جوهرية بين توظيف أموال المصارف الإسلامية في قطاعات الاقتصاد المختلفة.

توصل البحث إلى أنه رغم ارتفاع معدل نمو موجودات المصارف الإسلامية، لكنها تمثل نسبة ضئيلة من نظائرها في النظام المصرفي التقليدي من ناحية توظيفها في القطاعات الاقتصادية المختلفة؛ حيث احتل قطاع التجارة سلم أولوياتها، بينما وقع القطاع الزراعي في أدنى درجات سلم أولوياتها. إضافة إلى اعتماد صيغة تمويل هي المضاربة. وأوصت الدراسة بضرورة توسيع المصارف الإسلامية حزمة تمويلها للقطاعات الاقتصادية الإنتاجية الحيوية لاسيما التنموية منها، وأولها قطاعا الصناعة والزراعة، إضافة إلى عدم التركيز على أسلوب تمويل واحد فقط. وإحياء روح المنافسة بإدراج مزيد من المصارف الإسلامية التي تستثمر في مجالات تنموية حقيقية.

الكلمات المفتاحية: المصارف الإسلامية، التنمية الاقتصادية، الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق.

*مدرسة في قسم المحاسبة في كلية الاقتصاد في جامعة طرطوس

مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (4) العدد (1) 2020
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (4) No. (1) 2020

The Role of Islamic Banks In Economic Development An Empirical Study on Syria During The Period 2011-2017

Dr. Reem Zoubari*

(Received 18 / 9 / 2019 . Accepted 2 / 2 / 2020)

□ ABSTRACT □

The study identified the contribution of Islamic Banks operating in economic development in Syria and to make sure if its financial models are enough for its investments purposes.

To realize the aim of the study, we analyzed the financial statements for 2011-2017 and the statements of gross national product in current prices by using one way ANOVA to test if there is any substantial differences in investment of Islamic banks in economic sectors in Syria.

The results of this study indicates that; 1- Although the high growing rate of Islamic Banks assets than the traditional banks. But, it still have low investment role in economic sectors. 2-The contribution of Islamic Banks in trade sector came in the first rank and the farming sector came at the last. So, This does not match with its beforehand specific aims. 3-The Islamic Banks depend on speculation financial model, only. So, this is not enough for it's investment role to occupy a good position in Syrian economy.

The study recommended:1- the Islamic banks must focus its investments on each of the industry sector and the farming sector.2- and must diversity its financial models .

Key Words: Islamic Banks, Economic Development, Gross National Product in Current Prices

*Instructor in Accounting Department in Tartous University

١- مقدمة:

لقد أصبح العمل المصرفي الإسلامي واقعاً ينبغي دراسته بعناية من أجل معرفة دوره على مستوى الأفراد والاقتصاد ككل من خلال مساهمته في القطاعات الاقتصادية المختلفة وتحقيق الأهداف التنموية.

ومن هنا كان لا بد من دراسة دور المصارف الإسلامية العاملة في سوق دمشق للأوراق المالية في قطاعات الاقتصاد السوري وما تستخدمه من صيغ تمويلية تتناسب ومتطلبات التنمية الاقتصادية ومدى اختلافها عن المصارف التقليدية وانعكاس وجودها سلباً أم إيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق والحيز الذي تشغله موجوداتها مقارنة مع موجودات المصارف التقليدية العاملة في سوق دمشق للأوراق المالية. حيث من المفترض أن تركز على القطاعات ذات الاستثمار طويل الأجل لتنسجم مع أهداف التنمية الاقتصادية.

٢- مشكلة البحث:

أشار العديد من الدراسات إلى أهمية وجود المصارف الإسلامية من خلال تنمية رأس المال، واستقطاب الأموال المدخرة المحبوسة عن التداول؛ الأمر الذي جعل المصارف الإسلامية أمام تحدي إيجاد مجالات توظيف هذه الأموال في استثمارات حقيقية طويلة الأجل.

ومن الصعوبات والمشاكل التي تعترض عمل المصارف الإسلامية في الواقع العملي، عدم استغلال المدخرات المحلية، وعدم الاهتمام بالمشاريع الصغيرة، ومحدودية الطاقة الاستيعابية للاستثمار، وإيجاد آليات قانونية ورقابية ومالية واستثمارية وتشريعية (الكاظمي، ٢٠١٨).

وعلى مستوى الواقع السوري لاسيما في ظل الأزمة كانت نسب توظيف الموارد في المصارف الإسلامية العاملة في سورية منخفضة، رغم ارتفاع حجم الموارد والتحويلات وأرباح هذه المصارف (العمار و صوفان، ٢٠١٥).

لذلك كان لا بد من البحث عن إجابة حول السؤال الرئيس الآتي:

ما هو دور المصارف الإسلامية العاملة في سورية في تحقيق التنمية الاقتصادية؟

وتتفرع عن التساؤل الرئيس الأسئلة الآتية:

١- ما الأهداف التي تسعى لتحقيقها المصارف الإسلامية العاملة في سورية من خلال أنشطتها المختلفة؟

٢- هل تكفي صيغ التمويل في المصارف الإسلامية العاملة في سورية لمقابلة متطلبات التنمية الاقتصادية؟

٣- ما المشاكل التي تواجه المصارف الإسلامية العاملة في سورية والتي تحد من تطورها؟

٣- أهداف البحث:

١- اهتمام شخصي كون المصارف الإسلامية لاقت إقبالاً كبيراً من قبل السوريين ،لاسيما صمودها في سنوات الأزمة، والإعلان عن حجم تعاملات خيالية خلال عام ٢٠١٥ مقارنة مع السنوات الأربع، حيث بلغت وحسب بيانات سوق دمشق للأوراق المالية أكثر من ٤٠٠ مليار ليرة مع أرباح على الأسهم تجاوزت الضعف للمصارف الإسلامية الثلاثة.

٢- التعرف إلى الحيز الذي تشغله المصارف الإسلامية في سوق دمشق للأوراق المالية من خلال حجم موجوداتها، ومقارنتها مع المصارف التقليدية العاملة في سوق دمشق للأوراق المالية.

٣- التعرف إلى حجم مساهمة المصارف الإسلامية العاملة في سورية في تمويل القطاعات الاقتصادية ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق. إضافة إلى التعرف على صيغ التمويل المعتمدة وأهمية دخلها بالنسبة إلى دخل المصرف الإجمالي.

٤- أهمية البحث:

من الناحية النظرية: إن فكرة المصارف الإسلامية وكما بناها الشرع، تهدف بالدرجة الأولى لتنمية المجتمع من خلال توجيه الأموال إلى القنوات الاستثمارية. فالمصرف ليس تاجراً للنقود، بل وسيلة تبادل لتحريك الجهد الإنساني، وتشغيل الموارد محل الاستثمار الإسلامي يعد استثماراً حقيقياً؛ لأن محل التعامل أصولاً حقيقيةً وليس مجرد أصول مالية.

ومن هنا كان لا بد من تسليط الضوء على مضمون هذه المصارف الإسلامية بعيداً عن النظرة الشرعية واقتراباً من النظرة الاقتصادية لاسيما عند الاهتمام بنتائج أعمالها وماذا قدمت للمجتمع.

من الناحية العملية: تحاول هذه الدراسة تقديم مساهمة في مجال تحليل دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية في سورية، وذلك اعتماداً على التقارير المالية السنوية للأعوام ٢٠١١ -٢٠١٧. وذلك من خلال تحليل مجموعة من المؤشرات ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق، ومقارنة حجم دورها مع المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية للتوصل إلى استنتاج بخصوص جدوى وجود المصارف الإسلامية في سوق دمشق للأوراق المالية وخدمتها للاقتصاد.

٥- فرضيت البحث:

الفرضية الأساسية: إن المصارف الإسلامية العاملة في سورية ذات دور ضعيف في التنمية الاقتصادية.

وتتفرع عن الفرضية الأساسية الفرضيات الآتية:

١- لا تكفي صيغ التمويل في المصارف الإسلامية العاملة في سورية لتلبية حاجات التنمية الاقتصادية.

٢- إن المصارف الإسلامية تشبه المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية من حيث الاستثمار قصير الأجل.

٣- إن مساهمة المصارف الإسلامية في الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة رغم أرباحها العالية.

٦- منهجية البحث وعينته:

جرى اعتماد المنهج الوصفي الذي يقوم على تحديد المشكلة، ووضع الفرضيات وجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالمصارف الإسلامية، بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة سنوياً والمدققة عن المصارف الإسلامية العاملة في سورية، ومقارنتها مع التقارير المالية السنوية المنشورة للمصارف الخاصة التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية عن الأعوام ٢٠١١- ٢٠١٨ . وبالاعتماد على منشورات مصرف سورية المركزي بما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق. وتم التوقف عند سنة ٢٠١٧ لعدم توفر بيانات الناتج المحلي الإجمالي إلا لغاية هذا العام.

٧- الدراسات السابقة:

تناولت **دراسة (الجنابي- مهدي، ٢٠١٨)** عدة مصارف إسلامية نموذجاً خلال المدَّة المدروسة، بالاعتماد على المنهج التحليلي، حيث أخذت حالة مصرف قطر الإسلامي وبنك دبي الإسلامي والبنك العربي الإسلامي الدولي.

وأجريت المقارنة بينها من زاوية تمويلها المشاريع الاستثمارية في بلدانها من خلال نشاطها المباشر أو من خلال صيغها التمويلية (المشاركة والمضاربة).

توصل الباحث إلى أن المصارف الإسلامية تحقق نمواً كبيراً يتضاعف عدة مرات، وأغلب المبالغ المستثمرة ذهبت إلى استثمارات حقيقية ساهمت في تنمية اقتصادات بلدانها.

كما تناولت **دراسة (يسيمنة،٢٠١٧)** قرارات التمويل والاستثمار في الصيرفة الإسلامية. حيث هدفت الباحثة إلى تحديد طبيعة معايير التمويل والاستثمار القائمة على سلامة المشروعات الاستثمارية، وإبراز نقاط الاتفاق والاختلاف في تقييم المشروعات الاستثمارية في كل من المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، وإبراز كفاءة وفعالية صيغ التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية. حيث شمل مجتمع الدراسة من طلبة وأساتذة جامعة خميس مليانة (كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير)، وبلغ عددهم ٢٠٠ ١٠٠ طالب و ١٠٠ أستاذ وهم من تخصص المصارف الإسلامية، وجرى اختيارهم عشوائياً، وشملت محاور الدراسة ٢٠ سؤالاً على محورين مناصفة. وبعد التأكد من ثبات صدق الاستبانة باستخدام ألفا كرونباخ دُرِست نتائج الاستبيان باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS . توصلت الباحثة إلى أن المصارف الإسلامية والتقليدية تتفقان في دراسة الكفاءة المهنية للعميل، ولكن المصارف الإسلامية تركز على البعد الأخلاقي لدى المتعاملين معها وفقاً للرؤية الاقتصادية الإسلامية. وتعد المخاطر الائتمانية أكثر شيوعاً لدى القطاع المصرفي وأكثر أهمية. وأصل هذه المخاطر من وجهة نظر الصيرفة الإسلامية تكمن في احتمال العجز عن السداد أو تسليم الأصول بالنسبة إلى عقود البيوع الآجلة أو عدم سداد نصيب المصرف من صيغ المشاركة بالأرباح.

كما تناولت **دراسة (نور الدين- نسيبة ٢٠١٦)** مدى مساهمة المصارف الإسلامية في تنمية المجتمع، وأهم ما يعيق دورها بدراسة حالة بنك البركة الإسلامي الجزائري خلال المدة ٢٠١٢-٢٠١٤، ومدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية، عن طريق دعم الاستثمار وجذب المدخرات ودعم المشاريع الاجتماعية من خلال صندوق الزكاة والقروض الحسنة. وتوصل الباحث إلى أن المصارف الإسلامية تسعى إلى المساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال ما تقدمه من أعمال استثمارية تعود بتفعيل الاقتصاد الوطني، وتنشيط الأموال وتوجيهها إلى المسار الصحيح، كما يسهم بنك البركة في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال صيغه التمويلية وخدماته التي تتماشى مع تطورات السوق، كما يعاني بنك البركة من مضايقات قانونية وإشرافية، فلا يوجد قانون خاص بالبنوك الإسلامية ينظم عملها.

كما قامت **دراسة (الشعار- خضور، ٢٠١٥)** بإجراء استبيان على عينة من أفراد المجتمع السوري داخل القطاع المالي وخارجه، للوقوف على رأيهم حول أداء المؤسسات المالية الإسلامية المصرفية وغير المصرفية عموماً والسورية خصوصاً خلال المدة ٢٠٠٥-٢٠١١. ومدى المعرفة بمنتجات هذه المؤسسات ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية، وإعادة البناء في سورية جنباً إلى جنب مع المؤسسات التقليدية، وتوصلت الدراسة إلى أنه بشرط توافر البيئة الاقتصادية المواتية، والنهوض بواقع هذه المؤسسات من خلال آليات رقابية ومالية واستثمارية وتشريعية وتسويقية مختلفة. لاسيما مع نجاح هذه المؤسسات في استقطاب جزء مهم من مدخرات الاقتصاد السوري. وتوصلت الدراسة إلى ضعف دور هذه المؤسسات في تمويل التنمية الاقتصادية رغم وجود السيولة المالية.

وهدفت **دراسة (فراح، ٢٠١٤)** إلى إبراز أهم أهداف البنوك الإسلامية وخدماتها، وتسليط الضوء على خدماتها المستدامة وخطورة عدم تحققها، والاطلاع على خصائص ومميزات التمويل الإسلامي التي توفرها الشريعة الإسلامية. وتوصل الباحث إلى أن البنوك الإسلامية تعمل بكامل إمكاناتها المتاحة وكل أساليبها التمويلية المشروعة على زيادة

الاستثمار والمصادر المالية للبنوك الإسلامية. كما تلعب البنوك الإسلامية دوراً فعالاً عن طريق الصيغ التمويلية القائمة على المشاركة والبيع في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

وقامت **دراسة (البقاعي، ٢٠١٤)** بدراسة واقع المصارف الإسلامية في سورية وتحديد معوقات عملها. وتوصلت الدراسة إلى أن عدد فروع المصارف الإسلامية مازال ضئيلاً جداً بالنسبة إلى عدد السكان؛ إذ يشكل ٥% من إجمالي عدد فروع المصارف العاملة في سورية. وازداد حجم موجودات المصارف الإسلامية العاملة في سورية بنسب كبيرة خلال سنوات عملها القليلة في السوق المصرفية السورية؛ مما يدل على أنها تسهم في تجميع المدخرات الوطنية اللازمة لتمويل الاستثمارات ولخدمة عملية التنمية الاقتصادية. كما أن أسلوب المرابحة هو المهيمن على صيغ التمويل الإسلامية الأخرى، مع التركيز على التمويل قصير الأجل ذي العائد السريع، كما يركز على التمويل الممنوح من قبل المصارف الإسلامية بحسب القطاعات الاقتصادية على تمويل قطاع التجارة ثم الصناعة ثم الخدمات ثم العقارات ثم الزراعة؛ بالتالي يركز على الطلب السريع على السلع الاستهلاكية على حساب المشاريع الإنتاجية والتنموية والصناعة والتعدين، التي تسهم في زيادة الإنتاج الحقيقي.

وجاءت **دراسة (عبد الرزاق، ٢٠١٢)** لتناقش تجارب المصارف الإسلامية منفردة ومجتمعة في إنشاء محطات ضخمة للطاقة الكهربائية والمائية في الشارقة وأبو ظبي (محطة الشويحات) وفي البحرين (محطة الحد) وفي إنشاء مدينة حمد الطبية في البحرين. وتمويل شبكات الاتصالات الحديثة (شركة اتصالات وشركة موبايلي وشركة زين). كما أسهمت المصارف الإسلامية في تطوير ميناء دبي الجوي وتنمية شركة الإمارات لأجهزة التبريد. أما في السودان فاستطاعت المصارف الإسلامية تطبيق التنمية في المجالات الصناعية والخدمية والزراعية والتجارية، مثل مؤسسة التنمية السودانية التي تمول عمليات التنمية الصناعية وكافة القطاعات الإنتاجية. وفي الأردن كان لتجربة البنك الإسلامي الأردني من خلال مشاركته على عدة مستويات، بدءاً من القرض الحسن والتبرعات وبرامج تمويل الحرفيين وصناديق التأمين التكافلي ومؤسسات الخدمات الاجتماعية.

توصل الباحث إلى أن المصارف الإسلامية تستطيع الإسهام في تحقيق التنمية على أساس مراعاة التوفيق بين الإنجازات الاجتماعية والاقتصادية معاً وتصحيح السلبيات والاختلالات التي تنتج.

كما تناولت **دراسة (كنعان، ٢٠١١)** دور المصارف الإسلامية في تعبئة الموارد المالية. حيث توصلت الدراسة إلى أن أسلوب تعبئة الموارد المالية في المصارف الإسلامية يختلف عن نظيرتها التقليدية؛ إذ تتلقى المصارف الإسلامية الودائع على أساس المشاركة في الربح والخسارة وليس على أساس الفائدة الثابتة، كما حظيت المصارف الإسلامية السورية بامتياز جيد ومشجع بدليل حجم الودائع التي استطاعت تعبئتها من خلال مصرفين إسلاميين فقط، وخلال مدَّة زمنية قصيرة الأجل.

واختبرت **دراسة (حسين، ٢٠١١)** دور المصارف الإسلامية في تطوير النشاط المصرفي وأثرها على الاقتصاد ككل. بالتطبيق على بيانات مصرف العراقي الإسلامي وبنك أبو ظبي الإسلامي للمدة ٢٠٠٦-٢٠١١، وتوصلت الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية تواجه تحدياً كبيراً من قبل المصارف التجارية. وقدمت الباحثة مجموعة توصيات أهمها: توجيه الاستثمارات في المصارف الإسلامية وتحويلها إلى مشاريع استثمارية ذات قطاعات إنتاجية، مع ضرورة تفعيل الأسواق المالية الإسلامية ومنتجاتها.

كما قامت **دراسة (Boukhatem، ٢٠١٨)** بتقييم تأثير القروض المصرفية الإسلامية على النمو الاقتصادي في البلد بالتطبيق على بورصة اسطنبول خلال المدَّة ٢٠٠٠-٢٠١٤. وتوصل الباحث إلى أن التنمية الإسلامية يمكن

أن تؤثر في النمو الاقتصادي للبلد تأثيراً إيجابياً، ولكنه يتقيد بالهياكل المؤسساتية المختلفة؛ لذلك يمكن استغلال تلك الإمكانات في الصناعة المصرفية الإسلامية.

وبحثت **دراسة (Helmi، ٢٠١٨)** الارتباط بين الائتمان والناتج المحلي الإجمالي في سبعة بلدان صاعدة، حيث قُسِّمت إلى مجموعتين؛ الأولى بدون بنوك إسلامية والثانية مع قطاع المصارف المتضمن المصارف الإسلامية.

وتوصلت الدراسة إلى أنه نظراً للمميزات التي تتمتع بها البنوك الإسلامية التي تقدم القروض للمشاريع المرتبطة مباشرة بالنشاطات الاقتصادية الحقيقية، ولا تسمح بالمضاربات غير الحقيقية، وتحسن من مصادر الدخل وتؤثر إيجابياً في النمو الاقتصادي. وبالتطبيق على البلدان ذات النظام المصرفي الثنائي تبين أن المصارف الإسلامية تحوز على الحصة الأكبر، وذات تأثير إيجابي في الناتج المحلي الإجمالي.

كما حاولت **دراسة (Bakhita، ٢٠١٧)** التحقق من العلاقة بين نماذج التمويل والنمو الاقتصادي والاستقرار المالي في الوقت نفسه. وذلك لاختيار أي من النماذج الإسلامية من التمويل يمكن أن تكون الأفضل من وجهة نظر المقرضين وصناع السوق لتطبيقها على النظام الإسلامي. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين صيغة المشاركة و نموذج Score Z . كما توجد علاقة سلبية بين صيغة الإجارة ونموذج Score Z . وكذلك توجد علاقة سلبية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ونموذج Score Z . كما توجد علاقة سلبية بين صيغة المرابحة ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي . وتوجد علاقة موجبة بين صيغة المشاركة ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، كما توجد علاقة موجبة بين صيغة المضاربة ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. كما أنه يوجد ارتباط ذو دلالة معنوية وسلبي للمرابحة مع نموذج Score Z.

وقامت **دراسة (Khan، ٢٠١٦)** بدراسة مدى مساهمة المالية الإسلامية في التنمية الاقتصادية من خلال التطبيق على التمويل الصغير، والتمييز بين التمويل الصغير الإسلامي والتقليدي. وتوصل البحث إلى أن استعمال صكوك التمويل الإسلامية هي نوع من التمويل طويل الأجل للقطاعات الرئيسة، وهو عنصر مهم في تمويل المشاريع الحكومية، كما أنها ضرورة لتعزيز المشاريع القائمة.

وتناولت دراسة **(Shafique، ٢٠١٥)** دور النظام المصرفي الإسلامي في تطوير البلاد في باكستان. وتوصل الباحث إلى وجود علاقة إيجابية للأعمال المصرفية الإسلامية وارتباطها ارتباطاً قوياً وملحوظاً بالنمو الاقتصادي وتراكم رأس المال في باكستان. واستقرار النظام المالي الإسلامي ومن التقليدي بسبب تمويل الدين، وتخفيض التضخم في الاقتصاد. كما أن البنوك الإسلامية أقل خطراً من التقليدية.

كما هدفت دراسة **(Ansari، ٢٠١٣)** إلى تحليل دور صناعة البنوك الإسلامية في باكستان من خلال التطبيق على خمسة بنوك إسلامية من الربع الثالث من ٢٠٠٦ إلى الربع الرابع من ٢٠١١ . وبيانات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالاعتماد على مصرف باكستان المركزي.

وتوصل البحث إلى أن الأداء المالي للصناعة المصرفية الإسلامية له تأثير إيجابي جداً في النمو الاقتصادي لأن الأعمال المصرفية الإسلامية تجذب أغلبية المستهلكين المصرفيين على أساس الدين. وأن ربحية المصارف الإسلامية لها تأثير منخفض جداً لأنها جديدة في البلاد، وهي تكافح لتحقيق أرباح لعملائها بموجب الشريعة الإسلامية. وأيضاً نوعية ثروة البنوك الإسلامية معادلة تماماً لنوعية ثروة البنوك التقليدية.

التعليق على الدراسات السابقة: طبقت الدراسات السابقة في عدة بلدان عربية وأجنبية، اختبرت تأثير وجود المصارف الإسلامية على تنميتها الاقتصادية حتى إن دراسة (عبد الرزاق، ٢٠١٢) فصلت مساهمات المصارف الإسلامية في مجالات اقتصادية مختلفة في عدة بلدان.

كما بينت الدراسات السابقة مدى أهمية وجود هذه المصارف نظراً لاستثماراتها الحقيقية وطويلة الأجل.

ما تتميز به هذه الدراسة: كان من ضمن الدراسات السابقة التي طبقت في سورية؛ دراسة (البقاعي، ٢٠١٤) التي حلل فيها صيغ التمويل ودورها في تجميع المدخرات الوطنية اللازمة وحجم الاستثمارات فيها. أما دراسة (كنعان، ٢٠١١) فاختبرت أرقام ودائع المصارف الإسلامية ونظام العمل فيها.

أما الدراسة الحالية فتتميز بأنها تحلِّل أهمية وجود المصارف الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية في سورية، من خلال دراسة نسبة كل من حجم الموجودات، وصيغ التمويل، وكل قطاع اقتصادي تساهم فيه هذه المصارف إلى مؤشر الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق. وذلك بهدف الإجابة عن التساؤل حول مدى أهمية وجود هذه المصارف ودورها في التنمية الاقتصادية في سورية.

الإطار النظري للبحث:

يهتم الاقتصاد الإسلامي بالإنسان بالدرجة الأولى من خلال التوزيع العادل للثروة والدخل. وعليه جاءت المصارف الإسلامية لتترجم هذا المبدأ من خلال عملها فهي كأي مصرف آخر يقدم الخدمات المصرفية ويفتح الحسابات الجارية وتقبل الودائع ولكن الذي يميزها عن غيرها أنها: تجمع الموارد المالية وتوظفها في مجالات تخدم الاقتصاد الوطني وفق ضوابط المشروعية؛ بهدف تحقيق الربح؛ لها رسالة إنسانية ذات بعد تنموي واجتماعي تهدف إلى توفير منتجات مالية تحوز على السلامة الشرعية. (عبادة، ٢٠٠٨).

وترجع أهمية التعرف إلى دور القطاع المصرفي الإسلامي في تمويل التنمية الاقتصادية إلى الانسجام مع هدفها الأساسي في الاستثمار الحقيقي لرفع الدخل القومي.

فالتنمية الاقتصادية هي: إنسان يعمل، ومصانع تقام، وآلات تدور، وطرق تعبد، ومال يستثمر، وأرض تستصلح، ونبات يزرع، وحيوان يرعى ويتكاثر، ودخل يزيد، ورفاهية تتحقق. (عبد الرزاق، ٢٠١٢)

فالمصارف الإسلامية تنظر إلى المال على أنه مال الله، والإنسان مستخلف فيه ليوظفه في الاتجاه الذي يحقق العدالة . فهي ليست مجرد وسيط مالي فقط بل تسعى لإرساء مبدأ تقديس العمل والإنتاج.

كما تعتبر سياسة الاستثمار والتمويل من أهم السياسات المصرفية في المصارف الإسلامية؛ حيث تتميز بتنوعها لتلبي كافة الاحتياجات بربطها المشروعات الاستثمارية مع الحاجات الحقيقية للمجتمع، وتوجيه الموارد نحو الإنتاج. ومن أبرز صيغ التمويل: (ركيبي، كريمة وآخرون ٢٠١٤)

١- المرابحة: أن يبيع المصرف الشيء بمثل ثمن شرائه مع هامش ربح معلوم ومتفق عليه.

٢- التأجير مع الوعد بالتمليك: يمنح العميل حق استئجار أصل معين مملوك للمصرف والانتفاع به لمدة معينة، ثم تملكه بعد ذلك.

٣- المضاربة: عقد بين طرفين أو أكثر يقدم أحدهما المال والآخر يشارك بالعمل مع الاتفاق على نصيب كل طرف من الأطراف بنسبة معلومة من الربح المتحصل بشروط معينة وتعود الخسارة على رب المال.

٤- المشاركة: يتم تقديم رأس المال من قبل الطرفين ويحدد عقد المشاركة الشروط الخاصة بين الأطراف المختلفة.

٥- بيع الاستصناع: يطلب العميل من المصرف طلباً بالتصنيع أو بناء سلعة غير جاهزة حالياً بمواصفات معينة وفق مواصفات محددة من قبل العميل. كأن تمنح المصارف التمويل في المجال العقاري لإنشاء مباني سكنية أو استثمارية.

٦- بيع السلم: يطلب العميل من المصرف تمويل مشروع ما بعد دراسة الجدوى الاقتصادية من قبل المصرف الذي يشتري السلع التي ينتجها المشروع فيتم تحديد موعد الاستلام ودفع قيمة البضاعة بالعقد.

٧- التورق: يتفق المصرف والعميل على شراء سلعة ثم يقوم المصرف ببيعها للعميل بسعر مؤجل على أقساط، على أن يوكل العميل المصرف قبضها وبيعها في السوق ثم تسليمه الثمن نقداً بإدراجه في حسابه لديه.

ومع ما سبق فإن العقبة الأساسية التي تواجه المصارف الإسلامية، مشكلة تراجع السلامة الشرعية في نظر المتعاملين عن بعض تعاملاتها وانحراف تطبيقها العملي عن الجانب النظري الذي أسست من أجله. فابتعادها عن الصيغ الاستثمارية طويلة الأجل والتي تؤدي دوراً إنتاجياً كبيراً، وتركيزها على صيغة واحدة من حيث قصر أجلها جعل الناظر للمصارف الإسلامية في بعض الأحيان لا يفرق بينها وبين المصارف التقليدية.

دور المصارف الإسلامية العاملة في سورية في التنمية الاقتصادية:

لدراسة دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية في سورية قُسِّمت محاور الدراسة إلى أربعة أقسام: أولها درس تطور معدل موجودات المصارف الإسلامية (بنك الشام، بنك البركة، بنك سورية الدولي الإسلامي) ومعدل نمو المصارف التقليدية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية (البنك العربي، المصرف الدولي للتجارة، بنك الأردن، بنك الشرق، بنك بيبلوس، بنك بيمو السعودي الفرنسي، بنك الخليج، بنك سورية والمهجر، بنك عودة، بنك قطر الوطني، فرنسبنك سورية) خلال المدَّة المدروسة. أما القسم الثاني فجرى احتساب نسبة موجودات المصارف الإسلامية و التقليدية إلى مؤشر الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق خلال المدَّة المدروسة. وفي القسم الثالث دُرِسَت نسبة مساهمة المصارف الإسلامية في القطاعات الاقتصادية إلى قطاعات مؤشر الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق. وفي القسم الرابع دُرِسَت صيغ التمويل المعتمدة في المصارف عينة الدراسة ضمن المدَّة المدروسة، وأي الصيغ أكثرها اعتماداً ومدى جدواها على مستوى التنمية الاقتصادية.

بداية سنقوم باستعراض القسم الأول الذي يتمحور حول: دراسة معدل نمو إجمالي موجودات المصارف الإسلامية والتقليدية الخاصة في سوق دمشق للأوراق المالية: ولهذه الدراسة أهمية لأن زيادة معدل نمو إجمالي موجودات المصرف ذو دلالة كبيرة على قدرتها على النمو والنجاح، والقدرة على توليد الإيرادات. فالنمو في الموجودات لا يزيد في حجم الأموال التي يستطيع المصرف استثمارها وحسب. بل، يزيد من قدرته على الاستثمار في مشروعات ذات عوائد أعلى، أي يمكن للمصرف أن يحسن نوعية استثماراته ويرفعها إلى مستوى أفضل وهذا ينعكس مباشرة على أداء المصرف وعلى المتعاملين معه. ويتم حساب معدل النمو بتقسيم (موجودات السنة الحالية- موجودات سنة الأساس) على موجودات سنة الأساس.

الجدول رقم (٢) معدل نمو موجودات المصارف الإسلامية الثلاثة خلال المدة ٢٠١١-٢٠١٧

العام	بنك البركة	معدل النمو	بنك الشام	معدل النمو	بنك سورية الدولي الإسلامي	معدل النمو
٢٠١٧	٣٢٨٨٧٢٥٢٧٤٣٦	٦٣,٧٨	١٣٥٦١٧٢٢٦٤٩٧	٧,١٠٣	٢٨٩٠٧٥٦٢٦٣٣٤	٢,٧٣
٢٠١٦	٢٤٧٠٨١٧٤٥٠٨٠	٤٧,٦٧	١٨٦٩٨٣٤٤٥١٥٨	١٠,١٧٢	٢٠١٢٨٨٨٦٠٠٠٦	١,٥٩
٢٠١٥	١٦٤٤٦٧٩٧٤٩٣١	٣١,٤٠	١٠٠٥١٦٦٨٨٧٠٠	٥,٠٠٦	١٣١١٨٦٨٤٦٨٣٩	٠,٦٩
٢٠١٤	٩٠٣٦٩٤٤٠٢٢٦	١٦,٨٠٣	٦٨٧٩٩٨٦١٤٣٨	٣,١١٠	٩١٣٣١٨٦١٣٨٦	٠,١٧
٢٠١٣	٦٠٨٧٣٧٢٩٤٤٧	١٠,٩٩	٥٦٩٣٥١٦٠٧٨٣	٢,٤٠٢	٩٢٠٨٩٠٠٠٣٤٨	٠,١٨
٢٠١٢	٤٢٣٥٠٣٥٢٤٨١	٧,٣٤	٢٦١٠٩١٥٣٦٦١	٠,٥٦	٨٨٠٤١٧٥٠٦٧١	٠,١٣
٢٠١١	٢٣٠٤٧٩٢٧٣٥٥	٣,٥٤	١٣٠٤٧٤٢٦٣٦٠	٠,٢٢٠-	٦٣٣٢١٨١٦٦٩٣	٠,١٨-
٢٠١٠	٥٠٧٦٠١٠٤٠٣	--	١٦٧٣٥٧٦٨٠٥١	--	٧٧٤٨٤٧٣٧٤٨٧	--

المصدر: إعداد الباحثة.

نلاحظ من الجدول السابق، بمقارنة معدل نمو الموجودات للمصارف الإسلامية الثلاثة أن الأعلى كان في بنك البركة خلال عام ٢٠١٧ حيث بلغ ٦٣,٧٨، بينما كان الأعلى في بنك الشام خلال عام ٢٠١٦ حيث بلغ ١٠,١٧٢، وكان الأقل في بنك سورية الدولي الإسلامي في عام ٢٠١٧ أعلى من بقية الأعوام حيث بلغ ٢,٧٣. مع ملاحظة اتفاق المصارف الثلاثة بانخفاض معدل نمو موجوداتها في عام ٢٠١١ حيث كان سالباً في كل من بنك الشام (-٠,٢٢٠) وبنك سورية الدولي الإسلامي (-٠,١٨) ، وضعفه في بنك البركة حيث بلغ ٣,٥٤ .

مما يقود إلى استنتاج أفضلية بنك البركة الإسلامي عن المصرفين الآخرين.

وبمقارنة معدل نمو موجودات المصارف الإسلامية مع المصارف التقليدية التجارية العاملة في سوق دمشق للأوراق المالية؛ لمعرفة مدى الأهمية النسبية لوجود هذه المصارف مقارنة بنظيرتها:

الجدول رقم (٢) معدل نمو موجودات المصارف الإسلامية والتقليدية العاملة في سوق دمشق للأوراق المالية

العام	معدل نمو موجودات المصارف التقليدية الخاصة	معدل نمو موجودات المصارف الإسلامية
٢٠١٧	١,١٧٢٧١٧١٥	٦,٥٧٩٨٣١٣
٢٠١٦	١,٤٩٥٠٤٠	٥,٣٩٠٧٨٧٩٠
٢٠١٥	١,٧٨٥٠٥١٣	٢,٩٨٤٩٤٠٥١
٢٠١٤	٠,٤٠٦٠٩٤١٠	١,٥١٩٦٩٧١٧
٢٠١٣	٠,١٩٦٩٨٤	٠,٩١٠١١٣٦١٣
٢٠١٢	-٠,٠٣٦١٣٣٦٦	٠,٥٧٤١٨٧٣

المصدر: إعداد الباحثة

من الجدول السابق نلاحظ أن معدل نمو الموجودات في المصارف الإسلامية الثلاثة أكبر من المصارف التقليدية الأحد عشر. مما يطرح تساؤلاً حول مدى الاستفادة من معدل نموها المتزايد في خدمة التنمية الاقتصادية وهذا ما سيناقشه القسم الثاني.

القسم الثاني: نسبة موجودات المصارف الإسلامية و التقليدية إلى مؤشر الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق خلال المدَّة المدروسة.

كان الاهتمام بهذه النسبة لمعرفة مساهمة المصارف الإسلامية في الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق؛ وتم الاعتماد على مؤشر الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق لأنه يعبر عن مجموع القيمة النقدية (السوقية) للسلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة من الزمن؛ عادة سنة. لذلك يكتسب أهمية لأنه يمكن القارئ العادي من أن يتعرف إلى معدل نمو الناتج بين فترة وأخرى؛ فالأرقام التفصيلية لا تعني له شيئاً. وكون الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق يعكس التغيرات الفعلية التي تطرأ على الحساب الجاري، وعلى ميزان المدفوعات والميزانية العامة للدولة. (مصرف سورية المركزي– التقارير الاقتصادية).

فمجموع موجودات المصارف الإسلامية في كل عام، يعكس حجم الأموال المتاحة للاستثمار وقدرة المصرف على النمو والنجاح.

وبما أن حجم الموجودات الإجمالية هو مجموع الآتي: الأصول السائلة (نقد في الصندوق+ أرصدة لدى المصارف الأخرى+ أرصدة لدى البنك المركزي+ أرصدة لدى المصارف الإسلامية) + محفظة الأوراق المالية (أسهم عادية+ صناديق الاستثمار+ سندات المقارضة)+ القروض الحسنة+ حسابات الاستثمار (حسابات الاستثمار المخصص+ حسابات الاستثمار الخاص+ حسابات الاستثمار غير المباشر) + أرصدة مدينة أخرى+ موجودات ثابتة+ أصول أخرى. (حسين، ٢٠١١).

الجدول (٢) نسبة مجموع موجودات المصارف الإسلامية إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق

العام	موجودات المصارف الإسلامية إلى الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق
٢٠١٧	٨٦,٧٠
٢٠١٦	٧٣,١٠
٢٠١٥	٤٥,٥٦
٢٠١٤	٤٤,٢٠٨
٢٠١٣	٢١,٨٤
٢٠١٢	١٨,٠٠٦
٢٠١١	١١,٤٣٠

المصدر: إعداد الباحثة

من الجدول (٢): إن نسبة مساهمة المصارف الإسلامية في الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق ارتفعت خلال سنوات الدراسة وبشكل ملحوظ. وهذا يختلف مع الفرضية الفرعية الثالثة التي تقول بأن نسبة مساهمة المصارف الإسلامية العاملة في سورية في الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق ضعيفة.

نلاحظ: الارتفاع بنحو تصاعدي من ٢٠١١ لغاية ٢٠١٧ لنسبة ما تشكله موجودات المصارف الإسلامية الثلاثة، وعلى التسلسل؛ مما يعكس وجود المصارف الإسلامية الثلاثة القوي في القطاع المصرفي. لذلك لا بد من وجود توظيفات لهذه السيولة في قطاعات الاقتصاد المختلفة وهذا ما ستتم مناقشته في القسم الثالث.

القسم الثالث: دراسة مساهمة المصارف الإسلامية في القطاعات الاقتصادية.

للتحقق من مساهمة المصارف الإسلامية في الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق سنقوم بدراسة نسبة مساهمة المصارف الإسلامية في قطاعات الاقتصاد (الزراعة، التجارة، المالي، العقارات، الحكومية) إلى نظيرتها في الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق، حيث قامت الباحثة بجمع أرقام مساهمة كل مصرف إسلامي في كل قطاع ونسبتها إلى القطاع المماثل له في الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق مثلاً، مجموع مساهمة المصارف الإسلامية في قطاع الزراعة لكل سنة تقسيم قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق لنفس السنة.

الجدول (٣) مساهمة المصارف الإسلامية في كل قطاع من القطاعات الاقتصادية على القطاع المناظر له من الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق

العام	القطاع منسوباً إلى قطاعات مؤشر الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق						
	الزراعة	الصناعة	التجارة	المالي	العقارات	الحكومية	الأفراد
٢٠١٧	٠,٠٠٧	٨,٢٢٥	٤٧,٥٦	٨٣,٣٧	٩٨,٨٥	٥٣,٠٦	١,٦٧
٢٠١٦	٠,٠٠٦٤	١١,٧٧٦٧	٧٣,٠٤٥٠٦	٢٤,٣٩٤٥	٥٨,٤٩٧٨	٥٩,٠٢٦	٧,٨٦٤
٢٠١٥	٠,٠٣٠٠٧٦	٣٣,٤٧٤٥٤	٧١,٢٨٤٦	١٥,٨٤٩٨	٣٠,٧٨٨٨٤	٢٥,٢٢٦٤	٢,٠١٠٦١٠
٢٠١٤	٠,٠٢٣٣٢٤	٦,٤٤٩٧٨	١٣,١٠٥٧٧	١١,٧٥٩٩	٣٠,١٥٩٦	٣٢,٤١١٩٣٣	٤,١٥١٩
٢٠١٣	١٢,١٠٧٤٤	٢٠,٥٤٩٨	٣٦,٧٩٤١٩	١٠,٣٢١٥	١٢,٤٦٦١٧	٠,٠٠٦٠٦٩	١,٩١٣٥
٢٠١٢	٠,٠٦٨٩	٤٣,٦٦٩٩٤٤	٢٤,٩٦٧٧٧	٧,٠٧٧٠٩٩	١٠,٧٦١٠٨	٠,٠٠٦٠٦٩	٣,٥٧١٢
٢٠١١	٠,١٣٤٣١٣٤	١١,١٥٧٤٤	٢٥,٧٣٦٣١	١١,٧١٥٩	١٢,٤٥١٥٠٣١	٠,٠٠٩٠٢٩	٤,٨٧٨١١

المصدر: إعداد الباحثة

من الجدول (٣): في عام ٢٠١٧ كانت أعلى مساهمة للمصارف الإسلامية في قطاع العقارات ثم المالي ثم التجارة. وفي عام ٢٠١٦ كانت أعلى مساهمة في قطاع التجارة ثم العقارات ثم المالي. وفي عام ٢٠١٥ كانت أعلى مساهمة في قطاع التجارة ثم الصناعة ثم العقارات. وفي عام ٢٠١٤ كانت أعلى مساهمة في قطاع الحكومية ثم العقارات ثم التجارة. وفي عام ٢٠١٣ كانت أعلى مساهمة في قطاع التجارة ثم الصناعة ثم العقارات. وفي عام ٢٠١٢ كانت أعلى مساهمة في قطاع الصناعة ثم التجارة ثم العقارات. وفي عام ٢٠١١ كانت أعلى مساهمة في قطاع التجارة ثم العقارات ثم الصناعة.

مما يدل على تركيز المصارف الإسلامية على قطاعات محددة تمركزت النسب المالية الأعلى فيها خلال السنوات ٢٠١١-٢٠١٧ وهي العقارات – التجارة– الصناعة، ولكن مع ذلك نلاحظ أن النسب الأعلى على مدى السنوات المذكورة في قطاع التجارة مثلاً ٧٢% في عام ٢٠١٦ – ٧١% في ٢٠١٥– ٣٦% في ٢٠١٣. وهذا ما يثبت الفرضية الفرعية الثانية القائلة بتشابه المصارف الإسلامية مع المصارف التقليدية في استثماراتها قصيرة الأجل.

وهذا لم يكن مأمولاً من المصارف الإسلامية، بحيث يتعارض مع هدفها الأساسي وهو الاستثمار في مشاريع حقيقية منتجة طويلة الأجل، وعلى رأسها قطاعا الزراعة والصناعة رغم وجود سيولة كبيرة ضمن هذه المصارف.

فالقطاع الزراعي في سورية يعاني من فجوة رغم وجود الأراضي الزراعية الخصبة، وعدم استغلالها بالشكل الأمثل. أما بالنسبة إلى قطاع الصناعة فيفتقر للصناعات الحقيقية لاسيما تراجعه في فترة الحرب.

ولتدعيم تحليل الأرقام قامت الباحثة باستخدام تحليل التباين One way ANOVA لمعرفة إذا كان هناك فروق جوهرية بين القطاعات التي تسهم فيها المصارف الإسلامية الثلاثة.

ANOVA

Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares	
.084	2.021	1069.832	6	6418.990	Between Groups
		529.231	42	22227.703	Within Groups
			48	28646.693	Total

نلاحظ أن التشتت Sig = 0.084 أكبر من ٠,٠٥ وهذا يعني رفض فرضية العدم : لا تتشابه أنشطة المصارف الإسلامية في القطاعات الاقتصادية مع نظيرتها التقليدية . وحسب مقياس تحليل التباين نلاحظ أنه يوجد تشابه بين أنشطة المصارف الإسلامية مع التقليدية من حيث التركيز على القطاعات ذات الاستثمار قصير الأجل.

بالتالي كان لا بد من البحث عن إجابة حول التساؤل الآتي: أي الصيغ التمويلية مفضلة في المصارف الإسلامية العاملة في سورية وما المبرر لاختيارها عن غيرها.

القسم الرابع: صيغ التمويل المعتمدة في المصارف عينة الدراسة ضمن المدَّة المدروسة.

بما أن صيغ التمويل تتنوع لتلبي كافة احتياجات المستثمرين في المصارف الإسلامية، وبالاطلاع على التقارير المالية السنوية للمصارف الثلاثة عينة الدراسة، وعلى مدى سنوات الدراسة ٢٠١١ – ٢٠١٧، تبين أنه توجد صيغة تمويل واحدة معتمدة من قبل المصارف الإسلامية السورية الثلاثة، وهي صيغة المضاربة.

دُرِسَت نسبة حصة المصرف من الدخل المشترك بصفته مضارب في المصارف عينة الدراسة وفق الجدول رقم (٤).

الجدول (٤) حصة المصرف من الدخل كمضارب إلى كل من: الدخل التشغيلي للمصرف، وصافي أرباح المصرف

العام	٢٠١١			٢٠١٢			٢٠١٣			٢٠١٤			٢٠١٥			٢٠١٦			٢٠١٧		
المصرف	الشام	البركة	سورية	الشام	البركة	سورية	الشام	البركة	سورية	الشام	البركة	سورية	الشام	البركة	سورية	الشام	البركة	سورية	الشام	البركة	سورية

نسبة الدخل المتحصل من صيغة المضاربة على الدخل التشغيلي	٠,٤٨٩%	٠,١١٧%	٠,٥٣%	٠,٠٩٧%	٠,٧٤٤%	٠,٠٢٣%	(٠,٤٨%)	٨٠,٧٥%	٠,١٥%	(٣,٦١٠%)	١٧٨.٨٩%	(٠,٠٢٩%)	٠,١٦%	٠,٢٣%	٠,٣٠%	١%	٠,١٢٧%	٢,٤٦%	٠,٤٧٥%	١%	٠,٨٢%
نسبة الدخل المتحصل من صيغة المضاربة على صافي الأرباح	١,٠٥٦%	٠,٣٧١%	١,٢٤%	٣,٢٠%	٠,١٢٦%	٠,٠٣٣%	(١,٨٩%)	٠,١٢٦%	٠,٢٤%	(١٤١.٤%)	(١,٠٤٠%)	(٥,٠١٦%)	١٣,٣٤%	٠,٤١٥%	٠,٤٢%	١٣,٣٤%	٠,٣٣%	٠,٢٨%	(١,٠٠٢%٥)	٩,١٢٥%	٢,٤٥%

المصدر: إعداد الباحثة

نلاحظ من الجدول (٤) ضعف نسبة الدخل المتحصل من صيغة التمويل (المضاربة) بالنسبة إلى الدخل التشغيلي لكل مصرف. وضعفها أيضاً بالنسبة إلى صافي دخل كل مصرف.

بالتالي فإن تجربة المصارف الإسلامية العاملة في سورية ما زالت خجولة. وبالاعتماد على النتائج السابقة نلاحظ أن هذه المصارف لا تستغل حجم السيولة المتوفر لديها في الدخول في استثمارات حقيقية، لا على مستوى القطاع الاقتصادي ولا على مستوى التوسع في صيغ التمويل الإسلامي. وهذا ما يثبت الفرضية الفرعية الأولى القائلة: لا تكفي صيغ التمويل في المصارف الإسلامية العاملة في سورية لتلبية حاجات التنمية الاقتصادية.

بالتالي: إن المصارف الإسلامية العاملة في سورية ذات دور ضعيف في التنمية الاقتصادية.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

١- إن معدل نمو الموجودات في المصارف الإسلامية العاملة في سورية مرتفع بالمقارنة مع المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، مما يتيح إمكانية الاستفادة منها في التنمية الاقتصادية.

٢- تشكل نسبة مساهمة موجودات المصارف الإسلامية في الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق نسبة مرتفعة لاسيما أنها تتجه للزيادة في الأعوام ٢٠١٦،٢٠١٥، ٢٠١٧ بشكل ملحوظ. وهذا ما يؤهلها لكي يكون لها دور حيوي وفعال وحقيقي على مستوى التنمية الاقتصادية.

٣- إن نسبة مساهمة المصارف الإسلامية في القطاعات الاقتصادية المختلفة تتجه نحو الاستثمار قصير الأجل على عكس المتوقع بأن يكون تركيزها على الزراعة والصناعة، كونها استثمارات تنموية حقيقية، فهي تتجه بالدرجة الأولى إلى قطاع التجارة ثم القطاع المالي ثم قطاع العقارات ثم الصناعة ثم الزراعة.

٤- إن الصيغة التمويلية التي تعتمدها المصارف الإسلامية الثلاثة هي صيغة المضاربة. بالتالي يوجد ضعف في الاستثمار الحقيقي وهذا ما يسبب فجوة في ربط المشروعات المستثمر فيها بالاحتياجات الحقيقية للمجتمع وافتقار توجيه النمو نحو تلبية إنتاج السلع والخدمات.

التوصيات:

١- ضرورة الاستفادة من السيولة الموجودة في المصارف الإسلامية الثلاثة العاملة في سورية في التوجه نحو الاستثمارات الحقيقية طويلة الأجل المنتجة وفي مقدمتها الزراعة والصناعة.

٢- ضرورة التوجه نحو الاستثمار في الصكوك الإسلامية لما ينعكس عنها من تنشيط للسوق المالي والاستثمار الحقيقي الفعال.

٣- زيادة التعامل في صيغ التمويل الإسلامي، نظراً لأنها وسيلة استثمار تحقق العدالة لكافة الأطراف.

٤- التوجه لزيادة عدد المصارف الإسلامية لمنح روح إذ لا سيما أنه يوجد في سوق دمشق للأوراق المالية مصرف أجنبي وهو بنك الشام ومصرفين سوريين هما بنك سورية الدولي الإسلامي وبنك البركة.

المراجع:

١- البقاعي، أنس. ٢٠١٤، تجربة المصارف الإسلامية في سورية الواقع والمعوقات (٢٠٠٧-٢٠١١). مجلة بحوث جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. المجلد ٣٠. العدد الأول. الصفحات ٦٩٧-٧١٦.

٢- الجنابي، سعيد مجيد عبد- مهدي، صباح رحيم. ٢٠١٨، إدارة المصارف الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، بعض المصارف الإسلامية العربية للمدة ٢٠٠٦-٢٠١٣. مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد ٨، العدد ١ ، p28-41.

٣- الشعار، محمد أسامة- خضور، رسلان. ٢٠١٥، تمويل التنمية الاقتصادية في سورية وتفعيل دور المؤسسات المالية الإسلامية. رسالة ماجستير. جامعة دمشق. قسم الاقتصاد. ص٢١٣

٤- العمار، رضوان- صوفان، دينا. ٢٠١٥، واقع المصارف الإسلامية العاملة في سورية في ظل الأزمة الراهنة خلال ٢٠١١-٢٠١٤. مجلة بحوث جامعة تشرين. Vol37. No 6.

٥- الكاظمي، مصطفى. ٢٠١٨، دور المصارف الإسلامية في مواجهة الأزمة المالية من سنة ٢٠١٢-٢٠١٤. مجلة دراسات محاسبية ومالية. مجلد ١٣. عدد ٤٣.

٦- المشهراوي، أحمد حسين أحمد. ٢٠٠٣، تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية في فلسطين- دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية في فلسطين للفترة ١٩٩٦-٢٠٠١. رسالة ماجستير. الجامعة الإسلامية. غزة.

٧- حسين، هندرين حسن. ٢٠١١، دور المصارف الإسلامية في تطوير النشاط المصرفي بالتطبيق على بيانات مصرف العراقي الإسلامي وبنك أبو ظبي الإسلامي للمدة ٢٠٠٦-٢٠١١. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية العدد ٢٨. الجامعة المستنصرية. الصفحات ٩٣-١١٤.

٨- ركيبي، كريم- غماري، حفيظة- قاسيمي، ريا. ٢٠١٤. صيغ التمويل في البنوك الإسلامية- دراسة حالة بنك البركة الجزائري. رسالة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية.

٩- عبادة، ابراهيم عبد الحليم. ٢٠٠٨، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية. دار النفائس للنشر والتوزيع. عمان. الأردن. ص٢٩.

١٠- عبد الرزاق، سلام. ٢٠١٢، إسهامات المصارف العربية في تحقيق التنمية. المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية. العدد ٣. P103-113 .

١١- فراح، عماد. ٢٠١٤، دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة. رسالة ماجستير. جامعة العربي بن مهيدي.

١٢- كنعان، علي. ٢٠١١، دور المصارف الإسلامية في تعبئة الموارد المالية. مجلة بحوث جامعة تشرين. Vol33,No3, p20

١٣- نور الدين،حامد. ٢٠١٦، مساهمة المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية- دراسة حالة بنك البركة- وكالة بسكرة. رسالة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية.

١٤- يسمينة، حميس حبيبة بن قولال. ٢٠١٧، قرارات التمويل والاستثمار في الصيرفة الإسلامية- دراسة تحليلية. رسالة ماجستير. جامعة الجيلالي بو نعامة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية.

15- Ansari, Sanaullah. 2013, The Role of Islamic Banking Industry in The economic Growth of Pakistan. Article in SSRN. Electronic Journal. January.

16- Bakhita, HGB. 2017, The Impact of Islamic Modes of Finance on Economic Growth Through Financial Stability. Journal of Business & Financial Affairs.

17- Boukhatem, Jamal. 2018, The Effect of Islamic Banks on GDP Growth: Some Evidence From Selected MENA Countries Borsa Istanbul Review. Volume 18. Issue3. Pages 231-247.

18- Helmi, Mohamad Hasan. 2018, Islamic Banking, Credit, and Economic Growth: Some Empirical Evidence. International Journal of Finance & Economic, Vo 20. Issue 4.

19- Khan, Nora. 2016, The Role of Islamic Finance and Economics. Lingnan Journal of Banking, Finance and Economics. Vo 6.

20- Shafique, Muhammad Nouman. 2015. Does Islamic Banking System Contributes to Economic Development?. Arabian Journal of Business and Management Review. Vo 3. No 8.